

العلاقات الدولية وفق أحكام القانون الدولي في ظل تفشي جائحة كوفيد 19 (2019- 2020)

علي أحمد سهو*

الملخص

تنص القوانين والمواثيق الدولية على وجوب التزام الدول في علاقاتها الدولية مع أعضاء المجتمع الدولي بالمبادئ القانونية الدولية القائمة على أساس التعاون والتضامن وحسن الجوار، والامتناع عن أي تصرف من شأنه إثارة التوتر الدولي، وإحداث حالة من القطيعة داخل المنظومة الدولية. وبناءً عليه؛ يتناول هذا البحث تحليل المبادئ والقواعد القانونية الدولية التي تُبنى على أساسها العلاقات الدولية، وتطبيقها على التصرفات الدولية في ظل تفشي جائحة كوفيد 19 خلال عامي (2019- 2020)، والتي اتسمت بالتضامن من جهة، لا سيما من قبل بعض الدول (روسيا- الصين- دول الاتحاد الأوروبي)، من خلال تضامنها مع العديد من الدول حول العالم، والتوتر من جهة أخرى، لا سيما من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في ما يتعلق بالعقوبات المنفردة خارج المظلة الدولية، وكذلك في الانسحاب من منظمة الصحة العالمية في تلك الأثناء، إضافة إلى الدول الأوروبية في ما يتعلق بتعاملها مع إيطاليا.

الكلمات المفتاحية: التصرفات الدولية- جائحة كوفيد 19- العلاقات الودية- التوتر الدولي.

* باحث في مرحلة الدكتوراه في القانون الدولي العام/ كلية الحقوق والعلوم السياسية/ جامعة بيروت العربية

International relations in accordance with the provisions of international law in light of the outbreak of the Covid-19 pandemic (2019-2020)

Summary

International laws and charters stipulate those states, in their international relations with members of the international community, must abide by international legal principles based on cooperation, solidarity and good-neighborliness, and refrain from any action that might provoke international tension and cause a state of estrangement within the international system. Accordingly, this research deals with the analysis of international legal principles and rules on the basis of which international relations are built, and their application to international behavior in light of the outbreak of the Covid-19 pandemic during the years (2019-2020), which was characterized by solidarity on the one hand, especially by some countries (Russia - China - European Union countries) through its solidarity with many countries around the world, and tension on the other hand, especially by the United States of America regarding unilateral sanctions outside the international umbrella, as well as its withdrawal from the World Health Organization in the meantime, in addition to European countries regarding their dealings with Italy.

Keywords: International Actions - COVID- 19 Pandemic - Friendly Relations - International Tension.

المقدمة:

لا تستطيع الدول العيش بمفردها بمعزل عن الدول الأخرى، مهما كانت مقدراتها الاقتصادية والبشرية والعسكرية والتكنولوجية، الأمر الذي يستلزم تضافر جهود الدول وتضامنها وتحقيق التعاون الدولي فيما بينها، على مختلف المستويات والأصعدة، في سبيل بلوغ الأهداف والغايات المشتركة، والوصول بالمجتمع الدولي إلى حالة يسودها الأمن والاستقرار، وهذا ما أكدت عليه القواعد والمبادئ القانونية الدولية، لا سيما ميثاق الأمم المتحدة، الذي يعد الحجر الأساس والبوصلة الرئيسة التي تتبعها الدول الأعضاء في سبيل تحقيق التعايش السلمي بين الأمم. نصت القوانين والمواثيق الدولية، وكذلك القرارات الأممية، على وجوب التزام الدول في علاقاتها الدولية بالأحكام والقواعد القانونية المقررة في القانون الدولي العام، إضافة إلى أحكام القانون الدولي العرفي، والتي تنص على وجوب التزام الدول في تصرفاتها بمبادئ التعاون والتضامن والامتناع عن التصرفات التي تثير التوتر الدولي، فالتزام الدول بتحقيق التعاون والتضامن الدولي في تصرفاتها لا ينحصر في زمن السلم، إنما تتضاعف أهميته عند حاجة المجتمع الدولي لإزالة العقبات وحل المشكلات التي تعترض طريقه، وخير مثال على حاجة المجتمع الدولي إلى التعاون والتضامن فيما بين أعضائه هو ما يتعرض له المجتمع الدولي بأسره في مكافحة تفشي جائحة كوفيد 19. بحسب المعلومات المنشورة من قبل منظمة الصحة العالمية فإن هناك تسميتين لهذه الجائحة، والذي يطلق عليه تسمية (فيروس كورونا المستجد) أو (كوفيد-19)، حيث تكمن التفرقة بين التسميتين في أن: "فيروسات كورونا هي سلالة واسعة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان، ويعد مرض كوفيد-19 آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا"¹.

يقول "نيكولاس بيرنز" -وهو دبلوماسي أمريكي سابق- حول بيان خطر فيروس كورونا المستجد قائلاً: "فايروس كورونا هو أكبر أزمة على مستوى العالم في هذا القرن، ويهدد نحو 8 مليار شخص هم سكان العالم، وتداعيات هذه الأزمة الاقتصادية والمالية قد تفوق الأزمة المالية لعام 2008-2009"². مما يستدعي تكاتف الدول أعضاء المجتمع

¹الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية، متاح على الرابط التالي: <https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses>، (آخر زيارة: 2021/7/20).

²مصطفى السراي، جائحة كورونا تغير مفاهيم العلاقات الدولية، منشورات المركز الديمقراطي العربي، برلين، متاح على الرابط التالي: <https://democraticac.de/?p=65933>، (آخر زيارة: 2020/12/10).

الدولي، وتحقيق التعاون في أعلى مستوياته، في سبيل القدرة على مواجهته والحد من آثاره، بناء عليه فإن هذه المعطيات تثير لدينا الإشكالية التالية:

مدى التزام الدول في تصرفاتها في ظل تفشي جائحة كوفيد 19 بين عامي 2019- 2020 بالمبادئ والأسس القانونية الدولية في علاقاتها المتبادلة؟

منهج البحث: للإجابة على الإشكالية المطروحة، وما تثيره من تساؤلات فرعية، كان لا بد لنا من اتباع المنهج العلمي (الاستنباطي) التحليلي، للقدرة على تحليل ودراسة أبرز التصرفات الدولية أثناء مواجهة المجتمع الدولي للأزمة العالمية المتمثلة في تفشي جائحة كوفيد 19، وبيان مدى التزام الدول في علاقاتها الدولية بالمبادئ والأسس القانونية الدولية.

الفرع الأول: التعاون الدولي في ظل تفشي جائحة كوفيد 19:

نصت القوانين والمواثيق الدولية على وجوب التزام الدول في السعي لتحقيق التعاون فيما بينها، إضافة إلى ضرورة التنسيق وتكثيف الجهود مع المنظمات والوكالات الدولية المتخصصة للوصول إلى أعلى مستويات التعاون والتنسيق في خدمة المجتمع الدولي ككل، لا سيما ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة الذي يعتبر الحجر الأساس والبوصلة الرئيسة المنظمة للتصرفات الدولية بين الأمم.

أكدت الفقرة الثالثة من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة على وجوب تضامن الدول وتعاونها في سبيل حل المسائل التي تعترض طريقها أيًا كانت، والتي قد تحول دون قدرتها على تحقيق النماء والمحافظة على البقاء، حيث جاء النص على أنه: "من مقاصد الأمم المتحدة: تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام"³.

يضيف ميثاق الأمم المتحدة في إطار ضرورة تحقيق التعاون الدولي -وذلك بموجب نص الفقرة (ب) من المادة الخامسة والخمسون- وجوب تقديم التسهيلات فيما بين الدول أعضاء في سبيل تجاوز العقبات وحل المشكلات التي تعترض المجتمع الدولي وتعيق تنميته، حيث جاء النص على: "وجوب تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها، وتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم"⁴.

يظهر وجه الإلزام المتمثل في وجوب تقيد الدول الأعضاء بمقاصد ونصوص ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما تلك المتمثلة في وجوب تقديم التسهيلات لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية والعلمية، من خلال ما

³ميثاق الأمم المتحدة، متاح على الرابط التالي: <https://www.un.org/ar/charter-united-nations/>، (آخر زيارة: 2020/12/10).

⁴المرجع السابق.

جاء في نص المادة السادسة والخمسون من الميثاق بقوله: "يتعهد جميع الدول الأعضاء بأن يقوموا، منفردين أو مشتركين، بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة لإدارة المقاصد المنصوص عليها في المادة 55⁵.
بناء عليه؛ نلاحظ تأكيد وحرص الأمم المتحدة على وجوب تحقيق التعايش السلمي بين الدول الأعضاء، والذي يقوم في أساسه على التعاون الدولي في مختلف المجالات والسعي للوصول إلى حل المشكلات وإزالة العقبات التي تعترض الدول. وتعد جائزة كوفيد 19 من أبرز المشكلات التي تواجه المجتمع الدولي خلال الفترة الممتدة من أواخر العام 2019 والتي ما زالت مستمرة حتى نهاية العام 2020، وباعتبار أن هذه الأزمة تدرج تحت لواء المشاكل أو الأزمات الصحية، فإن هذا الأمر يدعو بالضرورة المجتمع الدولي للتعاون وتنسيق الجهود الصحية استناداً إلى نصوص ميثاق الأمم المتحدة، إضافة إلى ما نصت عليه المواثيق والاتفاقيات الدولية من وجوب التزام الدول في توفير العناية الخاصة لكل إنسان دون تمييز في العرق أو اللون أو الدين أو الجنس بما يمكنه من الاستمتاع بالصحة الجسمية والعقلية في أعلى مستوياتها.

تبنت العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية الحق في الصحة، وواجب الدول في توفيره من خلال التعاون والتنسيق المشترك، ومن أهم تلك المواثيق والاتفاقيات الدولية ما جاء في نص كل من " المادة الثانية عشرة من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي أقر بدوره وجوب اتخاذ الدول تدابير التأمين بما يكفل للإنسان التمتع بمجموعة متنوعة من المرافق والسلع والخدمات، إضافة إلى تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق أعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه، وهو ما يعرف بالحق في الصحة. كذلك الأمر نص المادة الخامسة والعشرون من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي تبنى الحق لكل إنسان في الحصول على الرعاية الصحية، فضلاً عن الصكوك والاتفاقيات الدولية الأخرى ذات الصلة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، مثل نص كل من "المادة (5) و(17) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام 1965، والمواد (1) الفقرة (1) البند (و) والمادة (12) و(14) الفقرة (2) البند (ب) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979، والمادة (24) من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل لعام 1989".⁶

⁵المرجع السابق.

⁶عبد الملك تلي، دور التعاون الدولي في تحقيق الأمن الصحي، رسالة ماجستير في الحقوق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2018 - 2019، ص: 43.

لقد شددت الجمعية العامة للأمم المتحدة في أول قرار تبنته بعد تفشي جائحة كوفيد 19، والذي جاء بعنوان: "التضامن العالمي لمكافحة مرض فيروس كورونا" على الحاجة إلى التعاون الدولي للتغلب على انتشار المرض"، وسلط القرار الصادر بتوافق الآراء الضوء على ضرورة احترام حقوق الإنسان، والدور المركزي للوكالات التابعة للأمم المتحدة في مكافحة المرض، مؤكداً على أنه لا مكان للتمييز والعنصرية وكره الأجانب في الاستجابة للجائحة⁷.

كما أكد الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش" على ضرورة تحقيق التعاون والتضامن الدولي لمواجهة جائحة كوفيد 19، كونها تشكل أزمة عالمية تحتاج بالضرورة إلى تضافر الجهود، والتنسيق المشترك للسيطرة عليها، والحد من أثارها المدمرة التي تصيب البلدان بشرياً واقتصادياً في مقتل، موضحاً بأنه لا يمكن لأي دولة من الدول العمل بمفردها في مواجهة هذه الجائحة، وأن مسؤولية التصدي لهذه الجائحة تقع عاتق الدول جميعاً، حيث جاء التصريح بقوله: "كوفيد 19 سنتخطاه معاً- لا يوجد بلد قادر على المواجهة بمفرده، وبات لزاماً على الحكومات أكثر من أي وقت مضى أن تتعاون من أجل تنشيط الاقتصادات، وتوسيع الاستثمار العام، وتعزيز التجارة، وضمان تقديم دعم محدد الوجهة بدقة للأشخاص والمجتمعات الأكثر تضرراً من المرض، أو الأكثر عرضة للآثار الاقتصادية السلبية". مضيفاً: "إن الجائحة تبرز الأهمية القصوى للترابط الأساسي بين أسرتنا البشرية، ومنع انتشارها مسؤولية مشتركة على عاتقنا جميعاً"⁸.

في ذات الإطار المنادي بضرورة تحقيق التعاون الدولي في مواجهة فيروس كورونا المستجد، أعلنت منظمة العفو الدولية على لسان مستشارة المنظمة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نداءً بوجود تعاون وتضامن المجتمع الدولي ككل في سبيل بلوغ أعلى مستويات الرعاية الصحية التي يهددها فيروس كورونا المستجد، حيث قالت المستشارة "سانهيتا أمباست": "إن نتمكن من السيطرة على هذا الفيروس وضمان إمكانية وصول الجميع إلى الرعاية الصحية

⁷الأمم المتحدة، الجمعية العامة بالنصوص للأمم المتحدة تدعو إلى وصول عالمي سريع للقاحات والأدوية المتعلقة بكوفيد-19، متاح على الرابط التالي:

<https://news.un.org/ar/story/2020/04/1054412>، (آخر زيارة: 2020/12/18).

⁸الأمم المتحدة، كوفيد-19: سنتخطاه معاً، متاح على الرابط التالي:

<https://www.un.org/sg/ar/content/sg/articles/2020-03-16/covid-19-we-will-come-through-together>، (آخر زيارة: 2020/12/18).

الكافية إلا إذا عمل المجتمع الدولي معاً، وندعو البلدان الأخرى إلى تكثيف جهودها، وضمان أن الجهود العالمية لمواجهة الجائحة والأزمات الصحية الأخرى لا تزال تتلقى تمويلاً بشكل جيد"⁹.

وبالنظر إلى الاستجابة الدولية من قبل الدول لمكافحة فيروس كورونا المستجد، خاصة في ظل المطالبات الدولية المتتالية التي نادى بوجود التعاون والتضامن فيما بين الدول في سبيل الوصول إلى أعلى مستويات الصحة العالمية، فإننا نجد أن هناك مجموعة من الدول، لا سيما بعض الدول الفاعلة في المجتمع الدولي قد لبث النداء ملتزمة بذلك والقواعد القانونية الدولية، وسنتناول تصرفات هذه الدول كل على حدة.

من المعلوم أن جمهورية الصين الشعبية كانت النواة الأولى لجائحة كوفيد 19، والتي ظهرت في مدينة "ووهان" الصينية ومن ثم توسع نطاقها لتنتشر في مدن ودول أخرى، إلا أن هذا الأمر لم يمنع الصين من الالتزام بمبدأ التعاون والتضامن مع الدول في مكافحة هذه الجائحة، والذي يمثل أساس وجوهر العلاقات الدولية، حيث "بدأت الصين في تقديم الإمدادات الطبية إلى جميع أنحاء العالم لمكافحة الجائحة بشكل جماعي، فوصل مجال نفوذ الصين إلى معظم البلدان من آسيا إلى أفريقيا، ومن أوروبا إلى أمريكا"¹⁰.

في ذات الإطار استجابت روسيا إلى ضرورة تقديم يد العون والمساعدة تحقيقاً للتعاون والتضامن مع الدول أعضاء المجتمع الدولي التي تواجه جائحة كوفيد 19، التزاماً منها في التقيد بالقواعد والمبادئ القانونية الدولية، حيث "سارعت روسيا لمساعدة إيطاليا بنقل 9 طائرات شحن عسكرية محملة بالمعدات الطبية وخبراء في علم الفيروسات مع تجهيزات طبية ومختبرات نقالة ووحدات تعقيم، إضافة إلى أنه وفقاً للمعلومات الرسمية من وزارة الدفاع الإيطالية وصل حوالي 120 متخصصاً؛ بما في ذلك أخصائيو الأوبئة وعلماء فيروسات، وشاحنات للتطهير قادرة على رش ما يصل إلى 5 كيلومترات مربعة كل ساعة، و 100 جهاز تنفسي، و 500 ألف قناع"¹¹.

⁹ منظمة العفو الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية: الانسحاب من منظمة الصحة العالمية يوجه صفعاً شديداً للصحة العالمية، متاح على الرابط التالي: <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2020/07/trump-who-withdrawal-devastating-blow-to-global-health/> ، (آخر زيارة: 2020/12/18).

¹⁰سارة عبد السلام الشربيني، جائحة كورونا وبناء الصين للنظام الدولي، منشورات المركز الديمقراطي العربي، برلين، 10 نوفمبر 2021، على الموقع: <https://democraticac.de/?p=78410> ، (آخر زيارة: 2022/1/1).

¹¹خميس جديد، نور الايمان قلاتي، تداعيات جائحة كورونا على اقتصاد روسيا وعلاقاتها الدولية: دول منطقة الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي نموذجاً، مجلة مدارات سياسية، المجلد: 5، العدد: 1، الجزائر، 2021، ص: 279.

ولم تكتف الصين بتقديم يد العون والمساعدات الإنسانية للدول ذات الإمكانيات المحدودة والمتوسطة، إنما بدأت بتوسيع نطاق تلك المساعدات لتشمل دولاً فاعلة على المستوى الدولي كروسيا في مواجهة الجائحة، واعتمدت الصين على تحقيق مبادئ التضامن والتعاون الدولي بغض النظر عن إمكانيات الدول المستقبلية للمساعدات وذلك لمجرد كون الدولة تواجه الجائحة المستجدة، بمعنى أن الصين لم تبني مساعداتها على أساس التمييز بين الدول، إنما قدمت يد العون لعدد من الدول من بينها دولاً فاعلة على المستوى الدولي، ومن بين الدول الفاعلة التي تلقت المساعدات الصينية كانت روسيا، حيث أعلنت الصين "استعدادها لمساعدة روسيا بكافة الوسائل لمكافحة فيروس كورونا بتاريخ 8 أبريل/ نيسان 2020، وصرح السفير الصيني في موسكو "تشانج هانغوي" أن بلاده لن تنسى مساعدة روسيا في مكافحة فيروس كورونا، مؤكداً أن بكين مستعدة لبذل قصارى جهدها لمساعدة موسكو في مكافحة كوفيد 19"¹².

لم تكن المساعدات الصينية لروسيا أحادية الجانب، إنما قابلها تقديم موسكو يد العون والمساعدة لبكين في مواجهة الجائحة، فأظهر هذا التعاون والتضامن أن البلدين في ذات الخندق يواجهان الجائحة، الأمر الذي يشير إلى الاستجابة الدولية من قبل هاتين الدولتين لضرورات التعاون والتضامن والتنسيق المشترك، وبروزه كنموذج للعلاقات الدولية الودية والتعايش السلمي المشترك، لا سيما في مواجهة الظرف الاستثنائي الذي يمر به العالم أجمع. وتمثل هذا التعاون في قيام روسيا "بإرسال طائفة عسكرية للصين على متنها ثلاثة وعشرين طناً من الإمدادات الطبية اللازمة، في حين بلغت المساعدات الصينية لروسيا في إحدى حزم المساعدات نحو ستة وعشرين طناً، وذلك بناءً على ما جاء في تصريح لوزارة التجارة والصناعة الروسية بأن الصين أرسلت حزمة مساعدات إنسانية إلى روسيا وزنها ستة وعشرين طناً، تتكون من كمادات وأجهزة تنفس وترومترات حرارة ومعدات حماية أخرى"¹³.

كما لبت مجموعة كبيرة من الدول النداء بضرورة تحقيق التعاون والتنسيق بين الأمم في سبيل مواجهة جائحة كوفيد 19، والذي لعبت فيه الصين دوراً بارزاً وأساسياً في إطار الاستجابة والتعاون المشترك، حيث "قدمت أكثر من ثلاثين دولة، وعدد من المنظمات الدولية مساعدات لإيران في مجال مكافحة فيروس كورونا، وأرسلت الصين منذ اندلاع الأزمة مساعدات عبر ثماني وعشرين رحلة جوية، شملت هذه المساعدات أكثر من عشرة ملايين كمادة و500 ألف

¹² صحيفة اليوم السابع، الصين تعلن استعدادها لمساعدة روسيا بكافة الوسائل لمكافحة كورونا، القاهرة، متاح على الرابط التالي:

¹³ الصين-تعلن-استعدادها-لمساعدة-روسيا-بكافة-الوسائل-لمكافحة-كورونا/4714263، (آخر زيارة: <https://m.youm7.com/amp/2020/4/8/>)

2020/12/17.

المرجع السابق.

مجموعة تشخيصية لفيروس كورونا و 300 ألف قطعة ملابس للجراحة والعزل، ومليونين و 200 ألف قفاز طبي، و 350 جهاز تنفس صناعي، و 500 غرفة مستشفيات جاهزة، ومجموعة متنوعة من أدوية ومعدات المستشفيات¹⁴. وفي إطار الدعم والتعاون الدولي مع إيران التي أصبحت بؤرة للجائحة في الشرق الأوسط، تلقت إيران الدعم الإنساني من قبل عدة دول أخرى سواء من الدول الصديقة لها أو من الدول الآسيوية والأوروبية في سبيل مواجهة فيروس كورونا " شملت أدوية ومعدات طبية بقيمة 200 مليون دولار من دول مثل تركيا وقطر واليابان وفرنسا والصين ومن منظمات دولية عدة كمنظمة الصحة العالمية"¹⁵.

وفي ذات الإطار استجاب الاتحاد الأوروبي لضرورة رفع العقوبات المفروضة على دول عديدة في سبيل مواجهة جائحة كوفيد 19 لضرورات إنسانية، حيث "أيد الاتحاد الأوروبي في 3 نيسان/ أبريل 2020 تنفيذ بعض الإعفاءات الإنسانية لِيُمْكِنَ تعليقَ العقوبات الاقتصادية المفروضة على دول مثل كوبا وفنزويلا وإيران، حتى تتمكن من الحصول على المعدات الطبية اللازمة على وجه السرعة"¹⁶.

بناء على ما سبق نجد أن هناك مجموعة من الدول قد استجابت لنداء التعاون والتضامن فيما بينها في سبيل مواجهة جائحة كوفيد 19، وتُظهر هذه الاستجابة مدى رغبة الدول في التعاون والتنسيق المشترك وإقامة العلاقات الدولية على أساس تعاوني تحقيقاً للتعايش السلمي وتأكيذاً منها على احترام القواعد القانونية الدولية العامة والخاصة ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من استجابة الدول التي تحدثنا عن تصرفاتها المثسمة بالاستجابة والتعاون في هذا الفرع، إلا أن هذه الدول تشكل جزءاً من المجتمع الدولي، وعلى الرغم من ذلك يمكن القول بأن التعويل لا يكون على جميع الدول بذات الدرجة، إنما يكون التركيز على الدولة العظمى أو الفاعلة على المستوى الدولي، فمن خلال ما سبق نلاحظ الاستجابة الصينية والروسية لمساعدة معظم الدول، كذلك استجابة الاتحاد الأوروبي لمساعدة إيران، إلا أن هذه الاستجابة تبدو نسبية وتظهر خلف أهداف ومصالح أخرى تتعلق بالاتفاق النووي الإيراني لعام 2015، فلا نجد هذه الاستجابة بين دول الاتحاد الأوروبي ذاتها، وهذا ما سنتناوله لاحقاً بالتفصيل. كما نلاحظ غياب الدور الأمريكي في الاستجابة الدولية

¹⁴المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، إيران وإدارة أزمة كورونا: النتائج والمآلات، منشورات المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الرياض، 16 نيسان/أبريل 2020، ص: 13-14.

¹⁵ المرجع السابق، ص: 14.

¹⁶المرجع السابق، ص: 13.

ومساعدة الدول الأخرى في مكافحة الجائحة، فالولايات المتحدة تعد من الدول العظمى والأكثر فاعلية على المستوى الدولي، وهذا ما يجعل المجتمع الدولي يعول عليها كثيراً خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها العالم أجمع، لا سيما أزمة انتشار جائحة كوفيد 19.

بعد أن انتهينا في الفرع الأول من تسليط الضوء على مدى ضرورة التزام الدول بقواعد ومبادئ القانون الدولي، والتي يجب أن تقوم على أساس التعاون والتضامن الدولي في سبيل مواجهة الظروف الاستثنائية كجائحة كوفيد 19، وتحليل مدى استجابة والتزام الدول بتقديم يد المساعدة للدول الأخرى التي تواجه هذه الجائحة، ننقل في الفرع الثاني لدراسة حالات التوتر والقطيعة التي سادت العلاقات الدولية في ظل تفشي جائحة كوفيد 19.

الفرع الثاني: التوتر الدولي والقطيعة في ظل تفشي جائحة كوفيد 19:

من بديهيات التعايش السلمي بين الدول أن تتبنى هذه الدول -بالضرورة- مبادئ الود والتعاون والاحترام وحسن الجوار تحقيقاً للأهداف والغايات المشتركة، والوصول بالمجتمع الدولي إلى العيش بسلام. إن واجب الالتزام بتنفيذ وسلوك هذه المبادئ يفرض على الدول الأعضاء الامتناع عن أي سلوك أو تصرف من شأنه إثارة التوتر الدولي الذي يؤدي بالضرورة إلى تهديد الأمن والسلم الدوليين، وبالتالي مخالفة قواعد ومبادئ القانون الدولي التي تحكم وتنظم العلاقات الدولية.

شهدت العلاقات الدولية حالة من التوتر بين الدول الفاعلة على الساحة الدولية، لا سيما العلاقات الصينية الأمريكية مع بدء ظهور جائحة كوفيد 19، والتي كانت تتسم بعدم الاستقرار حتى ما قبل ظهور الجائحة، إلا أن الجائحة قد أثارت قلقاً دولياً لدى هاتين الدولتين، الأمر الذي أدى إلى حدوث حالة من الاضطراب في علاقاتهما. فقد ازداد التوتر في العلاقات الأمريكية الصينية منذ بدء الطرفين تبادل الاتهامات بشأن تحمل مسؤولية انتشار الجائحة، حيث "دخلت الولايات المتحدة مع الصين في نزاع وحرب اتهامات حول مصدر الفيروس ونشره عالمياً، إذ تقول الولايات المتحدة بأن الصين تعمدت تضليل العالم حول هذه الجائحة لتحقيق أغراض سياسية، تسعى من ورائها إلى منافسة الولايات المتحدة في الهيمنة العالمية"¹⁷.

¹⁷ مصطفى السراي، مرجع سابق.

من جانب آخر حملت الصين الولايات المتحدة مسؤولية نشر فيروس كوفيد 19 قائلة: "بأن الجيش الأمريكي هو من قام بنشر فيروس كورونا المستجد في مقاطعة ووهان الصينية"¹⁸.

استمرت حرب الاتهامات بين الصين والولايات المتحدة، وتوتر العلاقات فيما بينهما، ويظهر ذلك جلياً من الجانب الأمريكي الذي أراد إضفاء الطابع الصيني على الفيروس مع السعي للاعتراف بهذه الصبغة من قبل الدول الأخرى، وذلك في سبيل الحصول على تعويضات مالية من الصين بعد انتشار الفيروس في الولايات المتحدة، وبذلك أطلق الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" اسم الفيروس التاجي على فيروس كورونا عندما بدأ تفشيه في الصين، لكنه سرعان ما أطلق عليه تسمية جديدة بعد وصول الفيروس إلى الولايات المتحدة بتسمية "فيروس الصين". كما استخدم وزير الخارجية الأمريكي "مايك بومبيو" مصطلح "فيروس ووهان" إشارة إلى مدينة ووهان الصينية، وطالبت الإدارة الأمريكية الدول الصناعية الكبرى اعتماد هذه التسمية"¹⁹.

ولم تكن الولايات المتحدة بتوجيه الاتهامات للصين ومحاولة إضفاء الطابع الصيني عليه، إنما اتجهت هذه الاتهامات لتصيب منظمة الصحة العالمية بحجة انحيازها للصين، حيث جاءت التصرفات الأمريكية تجاه منظمة الصحة العالمية بعد "إعلان منظمة الصحة العالمية بأن الصين تقوم بكامل واجباتها والتزاماتها"، حيث اتهمت الإدارة الأمريكية منظمة الصحة العالمية بالتواطؤ مع الصين ومساعدتها في حجب المعلومات الأساسية عن هذا الفيروس مما ساهم في انتشاره في الولايات المتحدة، مطالبة الصين بدفع تعويضات مالية ضخمة تصل إلى 6 مليار دولار²⁰.

يبدو أن الولايات المتحدة قد استغلت الظروف العالمية في ظل مواجهة جائحة كوفيد 19 لبلوغ أهداف وغايات خاصة، فبدلاً من توجيه الاتهامات للصين واتهام منظمة الصحة العالمية بالتواطؤ معها، كان على الولايات المتحدة كدولة من الدول الفاعلة اقتصادياً أن تهبّ لمساعدة بقية دول العالم في مكافحة الجائحة، لكن الأهداف الأمريكية بدأت تتضح بعد بدء مطالبتها الصين بدفع تعويضات مالية تزامناً مع عزمها الانسحاب من منظمة الصحة العالمية وتجميد تمويلها، حيث أكدت الأمم المتحدة بأن الولايات المتحدة الأمريكية أبلغت الأمين العام "أنطونيو غوتيريش" بصفته

¹⁸ هالة محمود طه دودين، العلاقات الصينية الأمريكية ما بين الحرب التجارية وفيروس كورونا، منشورات المركز الديمقراطي العربي، مجلة قضايا آسيوية، العدد الرابع، برلين، نيسان/ أبريل 2020، ص: 24.

¹⁹ المرجع السابق، ص: 23.

²⁰ سامي الوافي، أزمة فايروس كورونا... قراءة في المستجدات، منشورات المركز الديمقراطي العربي، مجلة اتجاهات سياسية، العدد الحادي عشر، المجلد الثالث، برلين، حزيران/ يونيو 2020، ص: 177.

وديعاً لدستور منظمة الصحة العالمية لعام 1946 بقرار انسحابها من وكالة الصحة الأممية اعتباراً من 6 تموز/يوليو 2021، مع تأكيدها بأن الإدارة الأمريكية قد قررت في نيسان/ أبريل 2020 تجميد التمويل المقدم لمنظمة الصحة العالمية²¹.

بناءً عليه؛ يمكن القول بأن تصرفات الولايات المتحدة قد خالفت أحكام ومبادئ القانون الدولي، لجهة إثارته للتوتر الدولي في علاقاتها مع الصين في ظل الوضع العالمي الحرج، واستخدامها للقوة الاقتصادية ضد منظمة الصحة العالمية من خلال تجميد تمويلها، وهذا ما يتناقض مع أحكام ومبادئ الأمم المتحدة التي تؤكد على واجب الدول بناء علاقاتها على أساس من الود وحسن الجوار وتقديم المعونة وأعمال الغوث في سبيل إزالة العقبات التي تعترض التنمية العالمية وتحقيق الأمم والسلم الدوليين.

وبالنظر إلى تصرفات دول الاتحاد الأوروبي؛ نلاحظ أن دول الاتحاد اعتمدت مبدأ العمل الانفرادي عوضاً عن مبادئ التعاون والتضامن في علاقاتها الدولية مع بعضها البعض، الأمر الذي جعل إيطاليا تواجه الجائحة بمفردها، إلى أن تدخلت الصين وروسيا لملء الفراغ الناتج عن الشرخ الذي أحدثته دول الاتحاد الأوروبي في عدم استجابتها لنداء الاستغاثة الذي نادت به إيطاليا، حيث "يظهر انتشار جائحة COVID-19 إخفاق الاتحاد الأوروبي من حيث الاستجابة لطلب المساعدة للدول الأعضاء، حيث أغلقت معظم الدول حدودها، وهو ما يخالف الروح الأوروبية. وبذلك تخلت الدول الأوروبية عن السياسة النيو ليبرالية وسط الجائحة. إذ لا توجد دولة تحصل على أي مساعدة من الاتحاد، حتى إيطاليا العضو النشط في الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من التكتل الأوروبي لم تتقدم أي دولة شريكة لتقديم الدعم لإيطاليا"²².

توالت ردود الأفعال وتحليلات الخبراء عقب عدم الاستجابة الأوروبي لطلبات المساعدة الإيطالية، إذ قال خبراء ألمان "إن COVID-19 كشف عن افتقار الاتحاد الأوروبي إلى التماسك عندما لم تستجب أي من الدول الأعضاء لنداء إيطاليا بحثاً عن إمدادات من المعدات الطبية. فضلاً عن عدم قدرة الاتحاد الأوروبي على منع ألمانيا وفرنسا من فرض

²¹ الأمم المتحدة، واشنطن تبليغ الأمين العام بقرار انسحابها من منظمة الصحة العالمية اعتباراً من يوليو/تموز 2021، متاح على الرابط التالي:

<https://news.un.org/ar/story/2020/07/1057911>، (آخر زيارة: 2020/12/18).

²² سارة عبد السلام الشربيني، مرجع سابق.

قيود على تصدير المعدات الطبية الوقائية، مما أثار استياء إيطاليا. وفي المقابل جاءت المساعدات إلى إيطاليا من جانب الصين وكوبا وروسيا، مما زاد من خيبة الأمل في النظام الحالي وفي الاتحاد الأوروبي²³.

إن ما يؤكد عدم تبني دول الاتحاد الأوروبي لمبادئ التعاون والتضامن الدولي قيام كل من فرنسا وألمانيا بحظر تصدير مستلزمات الحماية الطبية لدول الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى عمليات السطو والقرصنة المتكررة على شحنات المستلزمات الطبية والتي تم الاستيلاء عليها، مما أدخل دولاً عديدة مثل إيطاليا وإسبانيا في حالة من العزلة المطلقة في مواجهة الجائحة²⁴.

أثارت تصرفات دول الاتحاد الأوروبي في عدم استجابتها لمبادئ التعاون والتضامن في مواجهة الجائحة حالة من التوتر الدولي داخلياً وعالمياً، تزامناً مع دخول الصين وروسيا لملء الفراغ الناتج عن سوء العلاقات الأوروبية فيما بينها، حيث صدرت تصرفات من بعض الإيطاليين الغاضبين من بطء ردة فعل الاتحاد الأوروبي تجاه أزمة تفشي جائحة كورونا في إيطاليا، من خلال قيامهم بإنزال علم الاتحاد الأوروبي ورفع علم الصين كدليل امتنان على المساعدة الصينية التي وصلت لإيطاليا خلال الأزمة²⁵.

كما استمرت الإدارة الأمريكية في طريقها المتمثل في فرض العقوبات الأحادية الجانب على دول عديدة، متجاهلة في ذلك مبادئ القانون الدولي. وبالرغم من المطالبات الدولية لواشنطن بتخفيف أو رفع العقوبات الاقتصادية المنفردة المفروضة على دول عديدة لاعتبارات سياسية أمريكية، إلا أن الإدارة الأمريكية لم تلتفت لأي طلب منها، وبحسب المعلومات المنشورة من قبل المعهد الدولي للدراسات الإيرانية في الرياض، والتي تقول بأنه: "بعث ممثلو إيران وروسيا والصين وكوبا وكوريا الشمالية والعراق وفنزويلا ونيكاراغوا في الأمم المتحدة برسالة إلى الأمين العام بضرورة رفع العقوبات عن إيران"، كما دعت المقررة الخاصة للأمم المتحدة بحقوق الغذاء (هلال إلغير) إلى رفع العقوبات ضد دول مثل إيران وسورية وفنزويلا بسبب انتشار جائحة كوفيد 19²⁶.

لكن الولايات المتحدة رفضت الإصغاء لكل المناشدات الدولية حول ضرورة رفع أو تخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة ضد الدول المذكورة أعلاه، حيث "واصلت الولايات المتحدة ضغوطها الاقتصادية عبر الاستمرار في سياسة

²³المرجع السابق.

²⁴سامي الوافي، مرجع سابق، ص: 171.

²⁵مصطفى السراي، مرجع سابق.

²⁶المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، مرجع سابق، ص: 13.

الضغوط القسوى، ومعاينة أي أطراف خارجية تتعاون مع إيران²⁷، هذا ما يؤكد نفس الولايات المتحدة كل المبادئ القانونية الدولية العامة والخاصة في علاقاتها الدولية. الأمر الذي يجعلنا أمام حالة من التوتر وعدم التضامن في العلاقات الدولية.

الخاتمة

انطلاقاً من دراستنا المتمثلة في "العلاقات الدولية وفق أحكام القانون الدولي في ظل تفشي جائحة كوفيد 19 (2019-2020)"، والتي أردنا الوصول من خلالها إلى تحليل الأسس والمبادئ القانونية الدولية التي تحكم العلاقات الدولية، ومن ثم تطبيقها على التصرفات الدولية القائمة على التعاون فيما بين الدول في ظل تفشي جائحة كوفيد 19، وذلك بموجب الفرع الأول من الدراسة، ومن ثم الانتقال لدراسة العلاقات الدولية القائمة على التوتر والقطيعة فيما بين الدول في ظل تفشي جائحة كوفيد 19 بموجب الفرع الثاني من الدراسة.

توصلنا بموجب الدراسة إلى أن القواعد القانونية الدولية، قد تبنت النص على وجوب اتباع والتزام الدول في تصرفاتها وعلاقاتها مع أعضاء المجتمع الدولي بمبادئ التعاون والتضامن، وأن تتصف علاقاتها فيما بينها بالودية وحسن الجوار، والابتعاد عن أي تصرف من شأنه إثارة القطيعة والتوتر الدولي، إضافة إلى واجب الدول في الاستجابة الفورية للتضامن والتعاون لضرورات إنسانية، في سبيل دعم برامج الرعاية الصحية وتوفير الحق في الصحة لكل البشر دون تمييز في اللون أو العرق أو الدين أو الجنس.

انقسمت التصرفات الدولية في ظل تفشي جائحة كورونا المستجد إلى طائفتين، بحيث تبنت الطائفة الأولى والتي تناولنا دراستها بموجب الفرع الأول الالتزام بمبادئ التعاون والتضامن فيما بينها في سبيل مكافحة جائحة كوفيد 19، ومن بين هذه الدول ما قدمته الصين من مساعدات لدول عديدة مثل (روسيا وإيطاليا وإسبانيا وإيران ومصر والدول الأفريقية عموماً)، إضافة إلى تقديم روسيا المساعدات للصين، وكذلك الأمر عندما استجابت دول الاتحاد الأوروبي لمبادئ التعاون الدولي من خلال تخفيف العقوبات المفروضة عليها لاعتبارات إنسانية، والتي ربما تندرج تحت أهداف وغايات خاصة قد تعود إلى الرغبة في الحفاظ على الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015.

في حين اتسمت تصرفات الطائفة الثانية بعدم الالتزام بمبادئ القانون الدولي القائمة على أسس التعاون والتضامن فيما بين الدول، فقد تبنت هذه الدول التصرفات القائمة على مبادئ القطيعة والتصرف الفردي، والتي تناولنا دراستها

²⁷المرجع السابق، ص: 16.

بموجب الفرع الثاني من الدراسة، ومن بين الدول التي اعتمدت مبدأ القطيعة في تعاملها مع الدول الأخرى في ظل تفشي جائحة كوفيد 19، ما قامت به دول الاتحاد الأوروبي في عدم مساعدة إيطاليا في مواجهة الجائحة وتركها وحيدة تواجه مصيرها، إضافة إلى إعاقة هذه الدول وصول المساعدات الطبية لإيطاليا من خلال حظر فرنسا وألمانيا توريد أي نوع من المستلزمات الطبية، فضلاً عن قيامها بعمليات السطو والقرصنة الواقعة على شحنات الإغاثة الطبية، وفي ذات الإطار برزت التصرفات الأمريكية التي تبنت الاستمرار في توسيع نطاق العقوبات المنفردة المفروضة ضد مجموعة من الدول مثل (إيران وسورية وفنزويلا وكوبا)، وعدم استجابتها للمطالبات الدولية المتضمنة وجوب قيام الولايات المتحدة برفع العقوبات عن هذه الدول أو تخفيفها لضرورات إنسانية، وتمكين هذه الدول من مكافحة الجائحة، إضافة إلى إثارة الولايات المتحدة التوتر الدولي من خلال تحميلها مسؤولية نشر الجائحة، مما دفع الصين للرد بالمثل وتوجيه الاتهام للولايات المتحدة، الأمر الذي وضعنا أمام حالة من التوتر الدولي، مما دفع الولايات المتحدة لإعلان انسحابها من منظمة الصحة العالمية وتجميد تمويلها بحجة التواطؤ مع الصين وسوء معالجتها للأزمة.

المراجع

الرسائل:

- عبد الملك تلي، دور التعاون الدولي في تحقيق الأمن الصحي، رسالة ماجستير في الحقوق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2018- 2019.

المجلات العلمية

- خميس جديد، نور الايمان قلاتي، تداعيات جائحة كورونا على اقتصاد روسيا وعلاقاتها الدولية: دول منطقة الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي نموذجا، مجلة مدارات سياسية، المجلد 5، العدد 1، الجزائر، 2021.

- سامي الوافي، أزمة فايروس كورونا...قراءة في المستجدات، منشورات المركز الديمقراطي العربي، مجلة اتجاهات سياسية، العدد الحادي عشر، المجلد الثالث، برلين، حزيران/ يونيو 2020.

- هالة محمود طه دودين، العلاقات الصينية الأمريكية ما بين الحرب التجارية وفايروس كورونا، منشورات المركز الديمقراطي العربي، مجلة قضايا آسيوية، العدد الرابع، برلين، نيسان/ أبريل 2020.

التقارير:

- المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، إيران وإدارة أزمة كورونا: النتائج والمآلات، منشورات المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الرياض، 16 نيسان/أبريل 2020.

المواقع الإلكترونية.

- موقع أخبار الأمم المتحدة: <https://news.un.org>
- الموقع الرسمي للأمم المتحدة: <https://www.un.org>
- الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية: <https://www.who.int>
- موقع صحيفة اليوم السابع: <https://m.youm7.com>
- موقع المركز الديمقراطي العربي: <https://democraticac.de>
- الموقع الرسمي لمنظمة العفو الدولية: <https://www.amnesty.org>